

Distr.: General
24 February 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثمانون

البنديان 138 و 146 من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجاته على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات السياساتية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يُقدّم تقريرُ فترة السنتين هذا أدلةً تقييمية عن الأداء التنظيمي للأمانة العامة، تشمل تقديراً للمجالات التي يغطيها التقييم ومدى فائدته. وهو يتضمّن أيضاً معلومات عن أربعة مكونات رئيسية للقدرات في مجال التقييم. وكإطار تحليلي لهذا الاستعراض، استُخدمت الالتزامات الاثنا عشر التي حددها الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة".

ورغم أنّ التقييمات تضمنت أدلة على مساعدة الأمانة العامة للدول الأعضاء ضمن جميع الالتزامات الإثني عشر، فإنّ التغطية كانت متفاوتة ومركّزة بالأساس على مستوى المشاريع. وتناولت التغطية بأقصى قدر من الشمول الالتزام المعنون "حماية كوكبنا"، لكنها كانت أقل شمولاً فيما يتعلق بالالتزامين المعنويين "تحسين التعاون الرقمي" و "الإصغاء إلى الشباب والعمل معهم". وعلاوة على ذلك، أُجريت التقييمات بالأساس على مستوى المشاريع، وفي أغلبها من قبل كيانات تشغيلية كبيرة، ليكون ذلك بمثابة استمرار في الاتجاه الذي لوحظ ضمن تقارير فترات السنتين السابقة. وشيوع التقييمات على مستوى المشاريع وتركزها في عدد صغير نسبياً من الكيانات يشير إلى أنّ نتائج الأمانة العامة لا تزال تُقيّم بطريقة مجزأة، مما يفوت فرصة الاستفادة من التعلم من التقييمات الشاملة التي تركز على النتائج المتكاملة والأطول أجلاً.

* A/80/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

200325 070325 25-02011 (A)



وقد أبرزت التقييمات وجود مساهمات إيجابية في الوفاء بالالتزامات الاثني عشر من خلال أربع طرائق رئيسية للتدخل، هي: تنمية القدرات، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وتبادل المعارف، وإقامة الشراكات. وتحسنت مهارات مؤسسات الحكومات المضيفة، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والأفراد بفضل تنمية القدرات. وساعد إسداء المشورة في مجال السياسات الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات السياسية، ومواءمتها مع المعايير العالمية. وأسهم تبادل المعارف في إثراء عملية صنع القرار وتعزيز التعلّم، فيما جمعت الشراكات بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة وحققت المؤاممة بينها. غير أنّ النتائج التي تحققت في إطار مشاريع الأمانة العامة المنفذة من خلال تطبيق الطرائق الأربع جميعها كانت محدودة أيضاً بسبب عدم كفاية مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وضعف الإدارة القائمة على النتائج، وضعف تصميم المشاريع.

وأظهرت الأدلة التقييمية للالتزام الداخلي "بالنهوض بأداء الأمم المتحدة" نتائج متباينة. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأيضاً بنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، ظلت الأدلة على تحقيق إنجازات في مجال التحول الرقمي والمجالات الأخرى نادرة.

ومنذ تقرير فترة السنتين السابق، تم تعزيز قدرات الأمانة العامة على التقييم من خلال سياسات وخطط إضافية، إلا أنّ الموارد المخصصة وإنتاج التقارير اتسما بالمزيد من التفاوت. وبلغ عدد سياسات وخطط التقييم مستوى الضعف تقريبا، مما يشير إلى إحراز تقدم في إرساء الأسس اللازمة لإجراء التقييمات. ومع ذلك، شهد إنتاج التقارير تذبذبا، وظلّ، مثلما لوحظ في تقارير فترات السنتين السابقة، مركزاً بين عدد قليل من كيانات الأمانة العامة التي تتمتع بموارد جيدة نسبياً. وخلص الاستعراض إلى أنّ التقييمات استُخدمت بالأساس في إثراء البرمجة والإبلاغ عن النتائج.

واعتماد ميثاق المستقبل يشكل فرصة لمواءمة التقييمات بشكل استراتيجي مع الأولويات التنظيمية ومع الأهداف المشتركة بين الدول الأعضاء. ورغم أنّ هذه الدول وكبار القادة يولون أهمية كبيرة للتقييم باعتباره أداة للتفكير في الأداء التنظيمي وتعزيزه، فإنّ قيمته المضافة يمكن الاستفادة منها بشكل أكبر داخل الأمانة العامة. وقد تحقق بعض التقدم في وضع أساس قوي لسياسات وخطط التقييم الخاصة بالكيانات. إلا أنّ النتائج الواردة في تقرير فترة السنتين هذا تؤكد الحاجة إلى الأخذ بنهج تقييمي أكثر توازناً وشمولاً. لذلك، لا بد من العمل بممارسات التقييم المعززة حتى يتم توليد الرؤى اللازمة لاتخاذ القرارات المستتيرة المتعلقة بضبط أولويات موارد المنظمة وأنشطتها.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصية مهمة إلى لجنة إدارة التقييم من أجل مواصلة تعزيز الطلب على التقييم واستخدامه كوسيلة تعلم للمديرين تنير لهم السبيل أمام اتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق الأولويات التنظيمية، بما في ذلك الولايات الأوسع نطاقاً، ومنها ميثاق المستقبل.

أولا - المقدمة والهدف

1 - عملاً بالمادة 4-7 من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3)، دأب مكتب خدمات الرقابة الداخلية منذ عام 1988 على إجراء استعراضات تقييمية في كل سنتين. ويقدم تقرير فترة السنتين هذا لمحة عامة عن الأدلة التقييمية على الأداء التنظيمي للأمانة العامة، بما في ذلك تقدير المجالات التي يغطيها التقييم ومدى فائدته. وهو بالإضافة إلى ذلك يحتوي على معلومات عن أربعة مكونات رئيسية للقدرات في مجال التقييم. والأدلة التقييمية تشير إلى الدليل الذي يتم استقاؤه من التقييمات على وجه التحديد؛ أما الأنواع الأخرى من التقييمات فهي قد توفر أيضاً أدلة على أداء البرنامج.

2 - ويشكل التقييم عنصراً حاسماً من دورة إدارة برامج الأمم المتحدة، وذلك من حيث تحسين النتائج التنظيمية وتعزيز المساءلة والتعلم، على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2018/3 وفي تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/72/492). وهو يتيح اتخاذ القرارات على ضوء الأدلة ويدعم المساءلة والتعلم من أجل التحسين المستمر لبرامج الأمانة العامة.

3 - وقد رُوعيت في التقرير النهائي التعليقات الواردة من الكيانات على مشروع التقرير. ويود مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يعرب عن تقديره وشكره لجهات التنسيق التابعة للأمانة العامة التي ساعدت في إعداد التقرير.

ثانياً - المنهجية

4 - كإطار تحليلي للاستعراض، استُخدمت الالتزامات الاثنا عشر التي أوردها الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة". وقد أُختير الإطار لأهميته الاستراتيجية بالنسبة لكيانات الأمانة العامة وللدول الأعضاء، كليهما، وكخريطة طريق للنهوض بالأهداف والأولويات العالمية المشتركة. ويقدم الإطار 1 المزيد من المعلومات عن الخطة المشتركة وعن الالتزامات الـ 12.

الإطار 1

اثنا عشر التزاماً من الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة "خطتنا المشتركة" هي استجابة الأمين العام لدعوة الجمعية العامة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد اقترح الأمين العام، في ذلك التقرير، إجراءات لتمكين كيانات الأمم المتحدة من مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ الالتزامات الاثني عشر التي تعهدت بها في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر 2024، اعتمدت الدول الأعضاء ميثاق المستقبل، الذي يستند إلى رؤية "خطتنا المشتركة"، وذلك من خلال تحويل مبادئها إلى إجراءات ملموسة تتخذها الدول الأعضاء، بدعم من كيانات الأمم المتحدة.

والالتزامات الـ 12 هي:

- تحسين التعاون الرقمي
- عدم ترك أحد خلف الركب
- النهوض بأداء الأمم المتحدة
- حماية كوكبنا
- ضمان التمويل المستدام
- تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات
- تعزيز الشراكات
- الالتزام بأحكام القانون الدولي
- وضمان العدالة
- الإصغاء إلى الشباب والعمل معهم
- وضع النساء والفتيات في مركز الصدارة
- لنكن على أهبة الاستعداد
- بناء الثقة

5 - واستند الاستعراض إلى المعلومات التي تم جمعها من 76 كياناً من كيانات الأمانة العامة⁽¹⁾ خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر 2024، واستخدم الطرق التالية:

(أ) مراجعة وفحص 357 تقريراً مقدماً من 41 كياناً؛ 261 من هذه التقارير اعتُبر بمثابة تقارير تقييم و 7 بمثابة تقارير تجميعية تقييمية

(ب) مطابقة تلك التقارير التقييمية والتقارير التجميعية مع الالتزامات الاثني عشر

(ج) إجراء تحليل منظم لمحتوى التقارير الـ 261

(د) استقصاء 75 جهة من جهات التنسيق المعنية بالتقييم في الأمانة العامة⁽²⁾

(هـ) المراجعة الكمية للمكونات الرئيسية لقدرة التقييم على مستوى الكيانات: سياسات التقييم

والخطط والموظفين والتقارير

(1) شملت المراجعة جميع كيانات الأمانة العامة الـ 76، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأدرجت تقارير المكتب التقييمية في تقدير مدى تغطية التقييم وتحديد النتائج التي حققتها الأمانة العامة (النتائج ألف وباء وجيم ودال)، لكنه استبعد من استعراض المكونات الرئيسية لقدرة التقييم (النتيجة هاء).

(2) استقصاء جهات التنسيق المعنية بالتقييم أجري في الفترة من 9 تموز/يوليه 2024 إلى 6 آب/أغسطس 2024، وبلغ معدل الرد عليه نسبة 96 في المائة (استجاب 72 كياناً من أصل 75 كياناً).

6 - ولأغراض التحليل والعرض، وكما هو مبين في المرفق الأول بهذا التقرير، صُنفت الكيانات الـ 76 إلى خمس مجموعات، على ضوء ولاياتها وأحجامها، وذلك على النحو التالي:

- الكيانات التشغيلية الكبيرة (14 كيانا)
- الكيانات التشغيلية الصغيرة (كيانا 13)
- عمليات حفظ السلام (كيانا 13)
- الشؤون السياسية والبعثات السياسية الخاصة (24 كيانا)
- كيانات معنية في معظمها بالإدارة والدعم (12 كيانا)

7 - ويخضع الموجز التوليقي المقدم في هذا التقرير إلى قيود تتعلق بالنطاق الزمني والبرنامجي. وتستند الأدلة التقييمية للأداء التنظيمي إلى التقييمات التي أُجريت في فترة السنتين 2022-2023. وتلك التقييمات أجراها أقل من نصف الكيانات (33 كيانا من أصل 76 كيانا) ضمن نطاق التحليل التوليقي.

ثالثاً - النتائج

ألف - التقييمات قدمت أدلة على دعم الأمانة العامة للدول الأعضاء ضمن جميع الالتزامات الإثني عشر، إلا أنّ التغطية كانت متفاوتة وتركزت بالأساس على مستوى المشاريع التغطية كانت أشمل ما يكون ضمن الالتزام المتعلق "بحماية كوكبنا"، لكنها كانت أقل شمولاً ضمن الالتزامين المتعلقين "بتحسين التعاون الرقمي" و "بالإصغاء إلى الشباب والعمل معهم".

8 - تبين من استعراض منهجي لـ 261 من التقارير التقييمية وسبعة من التقارير التوليفية المقدمة من 33 كيانا أنّ الأدلة التقييمية التي أنتجتها كيانات الأمانة العامة خلال الفترة 2022-2023 غطت جميع الالتزامات الاثني عشر الواردة في خطتنا المشتركة. ومع ذلك، كانت التغطية متفاوتة، مثلما يتبين من الشكل الأول. ولئن خضعت بعض الأولويات التنظيمية التي انعكست في الالتزامات إلى تقييم جيد، فإنّ البعض الآخر لم يُقَيِّم إلا نادراً، مما ترك ثغرات كبيرة في الأدلة ضمن المجالات الرئيسية لعمل الأمانة العامة. وهذا التباين في التغطية ليس مستغرباً نظراً لأن جميع الكيانات لا تعمل بالتساوي على نفس المواضيع أو الالتزامات. ومع ذلك، ومن منظور تنظيمي أوسع، لا تزال هناك أولويات برنامجية مهمة لا يكاد يوجد دليل على فعاليتها أو على وجود فرص منبثقة من التقييمات لإمكانية التعلم في إطار المنظمة.

المتعلق "بتحسين التعاون الرقمي"، الذي تضمن الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام التقنيات الرقمية وإدارتها على المستوى الدولي.

10 - وحتى الالتزامات ذات القدر الأكبر من الأدلة التقييمية أظهرت ثغرات ضمن عدة مجالات رئيسية حددتها خطتنا المشتركة كعناصر رئيسية لعمل الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالالتزام الذي حظي بأكبر تغطية، أي الالتزام المتعلق "بحماية كوكبنا"، كانت هناك تقييمات قليلة تم التركيز فيها على دمج الاعتبارات البيئية ضمن النماذج الاقتصادية وآليات تسعير الكربون. أما الأدلة على الأداء ضمن ثاني أكثر الالتزامات تقيماً، أي الالتزام المتعلق "بتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات"، فقد أظهرت أنّ المبادرات التي خضعت للأساس للتقييم هي المبادرات المتعلقة بالجريمة المنظمة وأنشطة مكافحة الإرهاب. وكانت الأدلة التقييمية بشأن عناصر الالتزام الأخرى، وكذلك التقييمات المباشرة لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام، أقل شيوفاً. ولم يتم تحديد أي دليل فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأمانة العامة لعمليات دعم السلام على الصعيد دون الإقليمي، أو لتعزيز الاستخدام السلمي والأمن والمستدام للفضاء الخارجي. وبالنسبة للالتزام المتعلق "بعدم ترك أحد خلف الركب"، كانت الأدلة المتعلقة بالدعم المقدم من كيانات الأمانة العامة لأجل تعزيز الشمولية الرقمية وإدماج منظور الإعاقة غائبة إلى حد كبير، ولم يتم الوقوف سوى على تقييم واحد للدعم الموجه إلى إدماج منظور الإعاقة. وفيما يتعلق بالالتزام الخاص "بالالتزام بأحكام القانون الدولي وضمان العدالة"، كان هناك نقص في الأدلة على وجود دعم مقدم من الأمانة العامة إلى مسألة تحديث تطبيق حقوق الإنسان على قضايا الساعة، ومنها مسائل تغير المناخ والهجرة وعدم المساواة الاقتصادية.

التقييم على نطاق الالتزامات الـ 12 أُجري بالأساس على مستوى المشاريع

11 - التغطية بالتقييمات للالتزامات الاثني عشر تم فحصها أيضاً على ضوء نطاق التقييم، كما يتضح من الشكل الثاني. وفي فترة السنتين 2022-2023، شكّلت التقييمات على مستوى المشاريع القسط الأكبر من التقارير الصادرة كلها (نسبة 64 في المائة). وشيوع التقييمات على مستوى المشاريع، الذي لوحظ أيضاً في تقارير فترات السنتين السابقة، أشار أيضاً إلى أن نتائج الأمانة العامة لا تزال تُقيّم بطريقة مجزأة، مما يفوت فرصة الاستفادة من التعلم من التقييمات الشاملة التي تركز على النتائج المتكاملة والأطول أجلاً. والتقييمات على مستوى المشاريع كانت بارزة بشكل خاص ضمن الالتزامات التالية: "تحسين التعاون الرقمي" (100 وفي المائة من جميع التقييمات)، و "حماية كوكبنا" (89 في المائة من جميع التقييمات)، و "بناء الثقة" (86 في المائة من جميع التقييمات) و "عدم ترك أحد خلف الركب" (64 في المائة من جميع التقييمات). والتركيز الأساسي للتقييمات على مستوى المشاريع يعني أيضاً إجراء عدد أقل من التقييمات على المستوى المواضيع أو البرنامج أو البرامج الفرعية.

الشكل الثاني
تغطية الالتزامات بحسب نطاق التقييم

	<p>حماية كوكبنا</p>
<p>تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات</p>	<p>عدم ترك أحد خلف الركب</p>
<p>الالتزام بأحكام القانون الدولي وضمان العدالة</p>	<p>بناء الثقة</p>
<p>ضمان التمويل المستدام</p>	<p>تعزيز الشراكات</p>
<p>النهوض بأداء الأمم المتحدة</p>	<p>وضع النساء والفتيات في مركز الصدارة</p>
<p>لنكن على أهبة الاستعداد</p>	<p>تحسين التعاون الرقمي</p>
<p>الإصغاء للشباب والعمل معهم</p>	

◇ على المستوى دون البرنامجي
□ مواضيعي
* عملياتي

● على مستوى المشاريع
△ على المستوى القطري أو الإقليمي
□ على مستوى البرامج أو الكيانات

ملاحظة: التقارير بلغ مجموعها 268 تقريراً.

* * ◊ Δ Δ Δ ● ● ● ● * ◊ □ Δ Δ Δ ● ● ● ● * ◊ □ Δ Δ Δ ● ● ● ●	النهوض بأداء الأمم المتحدة
* ◊ ● ● ● ● ● ● * ◻ Δ ● ● ● ● ● ● ◻ ◊ ● ● ● ● ● ●	وضع النساء والفتيات في مركز الصدارة
* ● ● ● ● ● ● ● ● Δ ● ● ●	لنكن على أهبة الاستعداد
● ● ● ● ● ● ● ●	تحسين التعاون الرقمي
● ● ● ● ● ● ● ● * ● ● ● ● ● ● ● ●	الإصغاء للشباب والعمل معهم

● كيانات تشغيلية كبيرة
 Δ كيانات معنية بالإدارة والدعم
 ◻ عمليات حفظ السلام
 ◊ الشؤون السياسية والبعثات السياسية الخاصة
 ◻ كيانات تشغيلية صغيرة
 * مكتب خدمات الرقابة الداخلية

ملاحظة: التقارير بلغ مجموعها 268 تقريرا.

باء - التقييمات أظهرت نتائج إيجابية على مستوى الإسهام في التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الاثني عشر عبر أربع طرائق رئيسية للتدخل، هي: تنمية القدرات، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وتبادل المعارف، وإقامة الشراكات

مهارات مؤسسات الحكومات المضيفة، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والأفراد تم تعزيزها بواسطة تنمية القدرات

13 - قدمت كيانات الأمانة العامة خدمات تنمية القدرات من أجل تعزيز المهارات والموارد والمعارف والنظم التشغيلية لمؤسسات الحكومات المضيفة وللمجتمعات المحلية والأفراد. وعلى وجه الخصوص، ركزت جهود تنمية القدرات على بناء المهارات الفنية وإنشاء نظم وإجراءات فعالة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزز الالتزامات الواردة في خطتنا المشتركة.

14 - ومن خلال مبادرات تنمية القدرات، تم توفير التدريب والمساعدة الفنية لتعزيز مؤسسات الحكومات المضيفة. وتعاونت كيانات الأمانة العامة بشكل وثيق مع الحكومات لتعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ تدخلات فعالة، مع الالتزام بأفضل الممارسات الإقليمية أو العالمية. فعلى سبيل المثال، وضمن مجال مكافحة الجرائم المالية، دعمت الأمم المتحدة المؤسسات الوطنية في أفريقيا من خلال وضع معايير لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، أسهمت كيانات الأمانة العامة في تحسين القدرة الإحصائية الوطنية لتعزيز توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مما يتيح جمع وتحليل

البيانات وتحليلها بمزيد من المصداقية والموثوقية لأجل تقرير السياسات القائمة على الأدلة. وساعدت مبادرات بناء القدرات المؤسسات الوطنية في جهودها المبذولة من أجل مكافحة الفساد، وإدارة البيانات البيئية والبنى التحتية العمومية، مما أسهم في زيادة فعالية الحوكمة بشكل عام.

15 - واستهدفت هذه المبادرات أيضاً تنمية القدرات السلطات والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة بالمجتمع المدني من أجل تعزيز قدرتها على المشاركة في الحكم المحلي. وركزت العديد منها على بناء قدرات الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية حتى تعالج قضايا من قبيل التخطيط الحضري والممارسات البيئية المستدامة. وبتوفير الدعم الفني والتدريب والموارد، ساعدت كيانات الأمانة العامة الجهات الفاعلة المحلية على أن تصبح أكثر فعالية في إدارة احتياجات المجتمع المحلي وفي التعاطي مع الجهات صاحبة المصلحة. وقد أسهمت تلك الجهود في تحسين الحوكمة المحلية وزيادة ملكية المجتمع المحلي لزام مبادرات التنمية وتعزيز المرونة على المستوى الأهلي.

16 - وعلاوة على ذلك، عززت مبادرات تنمية القدرات مهارات الأفراد، حيث زودتهم بالتعليم والتدريب والأدوات العملية التي تمكنهم من الإسهام في مجتمعاتهم ومؤسساتهم. وشمل هذا التدريب مجموعة واسعة من المواضيع، منها المهارات الفنية والقيادة والإدارة البيئية وإنفاذ القانون. وتم، على سبيل المثال، اعتماد معايير دولية في تدريب ضباط دوريات الحدود في أوروبا على التعرف على الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وساعد التدريب على الممارسات البيئية، مثل إدارة التنوع البيولوجي وكفاءة استخدام الطاقة، الأفراد على تبني الممارسات المستدامة التي تعود بالنفع على سبل عيشهم ومجتمعاتهم. وركزت العديد من مبادرات تنمية القدرات على دعم الفئات السكانية المهمشة من خلال تعزيز الشمولية ومعالجة عدم المساواة، ودعم برامج الحماية الاجتماعية، واستهداف الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة.

17 - وترد في الإطار 2 أدناه أمثلة توضيحية للنتائج التي تحققت من خلال تنمية القدرات ضمن 3 من الالتزامات الـ 12.

الإطار 2

أمثلة للنتائج التي تحققت من خلال تنمية القدرات

عدم ترك أحد خلف الركب

في أوغندا، طور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نظاماً عرفياً لتسجيل الأراضي، مما عزز أمن الحياة للرجال والنساء والشباب. وتم إصدار شهادات ملكية عرفية لصغار الملاك، مما أسهم في تحسين قيمة الأراضي وتحسين فرص الحصول على الائتمان المالي.

حماية الكوكب

قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم التزامات الدول بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ومنها بالأخص اتفاقيات ريو، وذلك من خلال تعزيز إدارة البيانات البيئية وتشجيع التعاون بين الوكالات في مجال الإبلاغ والتنفيذ.

تحسين التعاون الرقمي

استعانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بخبرتها في مجال التكنولوجيا الرقمية والسياسة الضريبية لمساعدة الدول الأعضاء على إصلاح النظم الضريبية حتى تواجه العولمة وظهور الأعمال التجارية الرقمية.

التدخل بالمشورة في مجال السياسات أستخدم في مساعدة الحكومات المضيفة على اتخاذ القرارات السياساتية ومواءمتها مع المعايير العالمية

18 - قَدّمت كيانات الأمانة العامة المشورة في مجال السياسات لإثراء وصياغة القرارات والأطر و/أو الممارسات السياساتية التي تنهض بالخطط العالمية. وعلى وجه الخصوص، كان لها تأثير على السياسات من خلال التواصل مع مقرري السياسات، وتقديم توصيات الخبراء، وإجراء البحوث لتوجيه السياسات، وحشد الدعم العام، والتشجيع على الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة للنهوض بالأهداف العالمية المشتركة. وقامت أيضا بتيسير المناقشات التي أعطت الأولوية لحقوق واحتياجات الفئات المهمشة والضعيفة من السكان، وبالتالي ضمان إدماجهم ضمن عمليات صياغة السياسات وتنفيذها.

19 - وبإسداء المشورة في مجال السياسات، ساعدت كيانات الأمانة العامة أيضًا البلدان على إنشاء أطر عمل قوية تعالج قضايا عالمية مثل تقوية آليات حقوق الإنسان، وتعزيز قوانين مكافحة التمييز، وضمان الحق في بيئة صحية. وفي العديد من التقييمات، التي تغطي مجالات مثل العمل والعدالة الجنائية والمساواة بين الجنسين، تم أيضا إبراز مسألة تعزيز وتطوير القوانين المناهضة للتمييز على المستوى الوطني.

20 - وشملت المشورة في مجال السياسات أيضا بذل جهود المناصرة للتأكد من أن القضايا الحاسمة المدرجة على جدول الأعمال العالمي تبرز للعيان وتحظى بالدعم اللازم من قبل مقرري السياسات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، وذلك سعيا إلى إحداث التغيير. ولوحظ في العديد من التقييمات التي تم استعراضها دور الأمانة العامة في الدعوة إلى التصديق على القوانين الدولية، ولا سيما ضمن مجالات من قبيل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، أسهمت المشورة السياساتية المقدمة من البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام في نجاح تطبيق التخصيص الجنساني، بما ضمن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي داخل البلدان المتأثرة بالنزاعات.

21 - وترد في الإطار 3 أدناه أمثلة توضيحية للنتائج التي تحققت من خلال إسداء المشورة السياساتية ضمن 3 من الالتزامات الـ 12.

الإطار 3

أمثلة للنتائج التي تحققت من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات

حماية الكوكب

أسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق النمو المتسارع للسياسات المالية الخضراء واللوائح ومتطلبات الإبلاغ وغيرها من أشكال التوجيهات المتعلقة بالتمويل الأخضر والمستدام على المستويين العالمي والقطري.

تعزيز الشراكات

المنسقون المقيمون عملوا عن كثب مع الأفرقة القطرية على موازنة الخطط واستراتيجيات التمويل الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وشمل ذلك تيسير المشاورات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، وتنسيق تحليل السياسات ودمج مؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الخطط الوطنية ودون الوطنية. وأسهم المنسقون المقيمون أيضا في إحداث تغييرات سياسية ضمن عدة مجالات، مثل أطر عمل الشباب، وقوانين مناهضة العنف ضد المرأة، واستراتيجيات رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا.

ضمان التمويل المستدام

قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة إلى بوتان والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار في صياغة واعتماد العديد من سياسات واستراتيجيات الابتكار لتعزيز الابتكار الشامل. فعلى سبيل المثال، دعمت اللجنة حكومتي كمبوديا وميانمار في صياغة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

تبادل المعارف ساعد على اتخاذ القرارات المستنيرة وعلى تعزيز التعلم

22 - شجعت كيانات الأمانة العامة على تبادل المعارف من خلال تبادل المعلومات في المنصات وخلال الفعاليات الافتراضية والفعاليات بالحضور الشخصي، وأيضا على تبادل البيانات والممارسات الجيدة فيما بين الجهات صاحبة المصلحة، وذلك بهدف دعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتعزيز التعلم وتنسيق الجهود. وأسهمت مبادرات تبادل المعارف في تبني ممارسات مستدامة الأخذ بتدابير المرونة من أجل التكيف مع الأزمات العالمية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسهلت تبادل الرؤى حول القضايا المعقدة على نطاق القطاعات وذلك من خلال المنصات التعاونية والمشاركة الجامعة.

23 - وتبادل المعارف غالبا ما كان يركز على تعزيز التعلم من خلال إنشاء شبكات ومنصات لتبادل الخبرات والبيانات فيما بين الدول الأعضاء والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، ليتم بذلك توسيع نطاق الفهم الجماعي للقضايا الحرجة. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-19، عندما سارعت كيانات الأمانة العامة إلى إطلاق مبادرات، مثل المرصد الإلكترونية التي تشمل الموجزات السياسية والحلقات الدراسية الشبكية، وذلك بغية تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات في الوقت المناسب عن التطورات المستجدة خلال الأزمة الصحية العالمية. كما أنشأت اللجان الإقليمية شبكات معارف مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الوطنية بشأن قضايا متنوعة، منها على سبيل المثال الابتكار والتجارة والفقر وعدم المساواة. وعلاوة على ذلك، أتاحت المنصات الإلكترونية التي أنشئت لفائدة الدول الأعضاء حتى تتبادل مجموعات البيانات الساتلية إلى تحسين فهم هذه الدول للكوارث الطبيعية، وذلك مكّنها من تنفيذ تدابير استجابة مستنيرة، ومن تعزيز قدرتها في نهاية المطاف على حماية الأرواح والممتلكات.

24 - وكانت مبادرات تبادل المعرفة تهدف أيضا إلى موازنة إجراءات الجهات صاحبة المصلحة، وذلك من خلال تنظيم فعاليات متعددة الأطراف، منها مؤتمرات وحلقات عمل جمعت قطاعات متنوعة لمناقشة التحديات والفرص المشتركة. وساعدت تلك اللقاءات أيضا المشاركين على العمل جماعيا من أجل إيجاد حلول مشتركة. فعلى سبيل المثال، سلطت فعاليات تبادل المعرفة التي نُظمت حول قضايا التجارة الإلكترونية

في أوروبا، والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية في البلدان النامية، والبحوث الاقتصادية في أفريقيا، الضوء على التحديات الخاصة بكل منطقة وعرضت في الوقت نفسه الممارسات والابتكارات الناجحة وأوجدت زخماً من أجل العمل المنسق على القضايا العالمية الملحة.

25 - وتبادل المعارف شمل أيضاً مبادرات إنكاء الوعي التي اعتمدت نُهجاً مختلفة لإشراك جماهير متنوعة. ومن خلال الحملات العامة والحوارات المجتمعية والاتصال الإعلامي، سلطت كيانات الأمانة العامة الضوء على الشواغل الملحة، مثل العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والإرهاب، والتطرف العنيف. ففي غرب ووسط أفريقيا، على سبيل المثال، حسّنت حملات التوعية تحت شعار "عدم التسامح إطلاقاً" فهم قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ وفي آسيا الوسطى، استُخدمت الرياضة كأداة لإشراك الشباب الوقاية من التطرف العنيف.

26 - وترد في الإطار 4 أدناه أمثلة توضيحية للنتائج التي تحققت من خلال تبادل المعارف ضمن 3 من الالتزامات الـ 12.

الإطار 4

أمثلة للنتائج التي تحققت من خلال تبادل المعارف

عدم ترك أحد خلف الركب

قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بتنفيذ برنامج مشترك لاستهداف الفئات السكانية الرئيسية التي تتأثر بنصيب كبير من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي، وبتيسير الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، لتنتج بذلك توجيهات قيمة ووثائق سياسات وبيانات ومشورة تقنية، وتدعو في الوقت نفسه إلى توفير الموارد.

الالتزام بأحكام القانون الدولي وضمان العدالة

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدة مبادرات لإرساء قاعدة أدلة قوية بشأن القضايا المتعلقة بالمخدرات ودعم عملية تقرير السياسات، وشملت تلك المبادرات الجهود المبذولة في أمريكا اللاتينية لزيادة المعرفة وتحسين الكشف عن المؤثرات النفسية الجديدة والمخدرات الاصطناعية، وإنشاء الشبكة النيجيرية لعلم الأوبئة بشأن تعاطي المخدرات، التي عززت البحوث وجمع البيانات عن تعاطي المخدرات غير المشروعة.

وضع النساء والفتيات في مركز الصدارة

دخل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في شراكة مع جامعة مونتيري في المكسيك لبناء شبكة محلية من الخبراء في مجال المساواة بين الجنسين، تركز على زيادة الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية. واستفادت الشبكة من الخبرات المحلية وقدمت رؤى خاصة بالمنطقة ساعدت في توجيه المبادرات المستهدفة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

الشراكات جمعت بين مصالح مختلف الجهات صاحبة المصلحة وأتاحت المواءمة بين هذه المصالح

27 - أنشأت الأمانة شراكات تعاونية مع، وفيما بين، طائفة شتى من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتضمنت عملية بناء الشراكات الناجحة المواءمة بين مصالح الجهات صاحبة المصلحة، وتعزيز الأخذ بزمام المبادرة والاستفادة من نقاط القوة لدى كل شريك من أجل مواجهة التحديات المعقدة وتعزيز النتائج الشاملة والمستدامة.

28 - وأتاحت الشراكات مع الحكومات إلى تعزيز المبادرات الحكومية ضمن مجالات من قبيل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والأمن الغذائي وحقوق الإنسان والحكم المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت البعثات الميدانية شراكات مع الحكومات لدعم عمليات الانتقال السياسي. وباعتبارها طرفاً في فريق الأمم المتحدة القطري، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتقديم الدعم إلى الخطة الانتقالية التي أعدتها الحكومة. وفي الفلبين، دخل الفريق القطري في شراكة مع الحكومة لصياغة برنامج مشترك بشأن حقوق الإنسان. وساندت الشراكات الأولويات الوطنية من خلال توفير خبرات الأمم المتحدة ومواءمة تلك الأولويات مع المعايير الدولية.

29 - والشراكات مع المجتمع المدني كان لها دور فعال في النهوض بالأهداف العالمية الرئيسية. فقد تعاطت كيانات الأمانة العامة بنشاط مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للتأكد من إدماج المنظورات المحلية ضمن برامجها، وأفضى ذلك إلى نتائج أكثر مراعاة للسياق وأكثر استدامة. فعلى سبيل المثال، قام التحالف العالمي للشباب والسلام والأمن بتعزيز الشراكات بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني والكيانات المتعددة الأطراف، ليولد بذلك معرفة جماعية بالسلام والأمن. كما تم تيسير إقامة الشراكات مع المجتمع المدني من خلال صياغة أطر التعاون، التي عززت دور المجتمع المدني في الخطط الإنمائية الوطنية.

30 - وعلاوة على ذلك، أقامت الأمانة شراكات مع القطاع الخاص، لا سيما ضمن قطاعي البيئة والتجارة. ومن خلال مبادرات من مثل منصة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التابعة لمرفق البيئة العالمية، عملت الأمم المتحدة على إشراك الشركات الخاصة في جهود حفظ الطبيعة. ففي قطاع التجارة، على سبيل المثال، دُعيت الشركات الخاصة إلى التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز تنمية التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً. وسهلت الشراكة تبادل المعلومات وتطوير الاستراتيجيات، لتعزز في نهاية المطاف الاقتصاد الرقمي في تلك البلدان.

31 - وفي قطاع العمل الإنساني، عمدت الأمانة العامة إلى إقامة وتنسيق شراكات بين الجهات صاحبة المصلحة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المعقدة وضمان اتساق المبادرات. فعلى سبيل المثال، أقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالفعل شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة من أجل التشجيع على التعاون والعمل الجماعي خلال الأزمات الإنسانية.

32 - وترد في الإطار 5 أدناه أمثلة توضيحية للنتائج التي تحققت من خلال الشراكات ضمن 3 من الالتزامات الـ 12.

الإطار 4

أمثلة للنتائج التي تحققت من خلال الشراكات

الإصغاء إلى الشباب والعمل معهم

دخلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شراكة مع منظمات شبابية في كولومبيا لدعم انخراطها في عمليات صنع القرار المحلية؛ وأشركت هذه المنظمات بفعالية من خلال دعم قيادتها وزيادة إبراز الممارسات الشاملة للجميع التي يقودها الشباب.

ضمان التمويل المستدام

رفع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مستوى الوعي العالمي بالسلع والخدمات الصديقة للبيئة، وذلك بإقامة شراكات بين المناطق الاقتصادية الخاصة - وهي مناطق ذات أنظمة أعمال ولوائح تجارية متميزة - ودعم منصات تبادل المعلومات عن المالية المستدامة في 35 بلداً.

بناء الثقة

أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شبكة لمكافحة الفساد، وسهل بذلك التعاون بين 16 بلداً وربط هذه البلدان بخبراء مكافحة الفساد على الصعيد العالمي. وأتاحت هذه الشبكة التبادل الفعال للخبرات وأفضل الممارسات والاستراتيجيات في مكافحة الفساد، لا سيما داخل البلدان الواقعة على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

المساعي الحميدة والوساطة كانت من الطرائق الأخرى المستخدمة في منع نشوب النزاعات

33 - بعض كيانات الأمانة العامة استخدمت الوساطة ودعم المساعي الحميدة لمنع نشوب النزاعات، وإن لم يشع الإبلاغ بذلك ضمن الأدلة التقييمية. فقد قامت هذه المبادرات بدور هام في تعزيز الحوار والحد من العنف. فعلى سبيل المثال، ساعدت جهود الوساطة المبذولة في عام 2022 على التوصل إلى وقف الأعمال العدائية في غزة، وقدمت الدعم لعمليات الحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وداخل بيئات حفظ السلام، كان لبعثات الأمم المتحدة، مثل تلك الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، دور فعال في تيسير عمليات التعافي والمصالحة الحاسمة. فبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مثلاً، شجعت على الحوار بين المجتمعات المحلية والقوات العسكرية، مما أسهم في تحقيق الاستقرار الوطني. وأظهرت الأدلة التقييمية أيضاً أن جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة غالباً ما تركز على التأكد من أن عمليات السلام شاملة للجميع، وتلبي احتياجات النساء والشباب والفئات المجتمعية المهمشة.

جيم - قيود شتى تسببت في الحد من فعالية هذه الطرائق

التقييمات أفادت بوجود قيود بعينها ضمن كل طريقة من الطرائق الأربعة

تنمية القدرات

34 - غياب الاستدامة في بناء القدرات المؤسسية الدائمة كان من العوائق الهامة التي تم تبيينها في التقييمات الخاصة بتنمية القدرات. فالعديد من أنشطة تنمية القدرات كان يتم لمرة واحدة أو لأجل قصير،

ويركز على تقديم دورات تدريبية تعزز القدرات الفردية بدلاً من القدرات المؤسسية، ولا يلقى المتابعة المستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، فشلت بعض أنشطة بناء القدرات في أن تلبّي بالكامل احتياجات الجهات صاحبة المصلحة، وهو أمر كان مرده في كثير من الأحيان إلى عدم كفاية تقييمات الاحتياجات في التعرف على مواضيع التعلم ذات الصلة وفي مراعاة السياق المحلي. كما أنّ العديد من التقييمات شدد على الصعوبة المتمثلة في التحديث المستمر لمواد تنمية القدرات من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة.

إسداء المشورة في مجال السياسات

35 - فيما يتعلق بإسداء المشورة في مجال السياسات، أظهرت التقييمات أن الفهم الشامل للسياق السياسي وسياق الحوكمة في البلدان، وكذلك تحديد الجهات صاحبة المصلحة المؤثرة، لم يكن كافياً في بعض الأحيان. فدم تحليل الأوضاع السياسية وأوضاع الحكم قلص من احتمالات النجاح في صياغة السياسات المطلوبة. وفعالية المشورة في مجال السياسات كانت أيضاً، في بعض البلدان التي اتسم فيها تصميم السياسات الوطنية وتنفيذها بالتنشيطي، مقيدة بسبب عدم كفاية المشاركة والتنسيق مع جميع الوزارات والوكالات ذات الصلة.

تبادل المعارف

36 - أظهرت بعض التقييمات أن تبادل المعارف كان أقل فعالية حينما لم تصاحبه طرائق تدخل أخرى، منها بالأخص بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، خلصت التقييمات إلى هذا التبادل قد واجه تحديات في تعزيز ملكية زمام الأمور محلياً والاستفادة من المعارف والخبرات المحلية. فقد كان التواصل وتبادل المعلومات مع المجتمعات المحلية غالباً ما ينتهي بمجرد انتهاء أنشطة المشروع.

الشراكات

37 - لوحظ في العديد من التقييمات أن بناء شراكات حقيقية أمر يتسم بالصعوبة ويتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، لا سيما ضمن البيئات التي يقل فيها حكم المؤسسات، ومع القطاع الخاص. وواجهت بعض الشراكات صعوبات في الحفاظ على روابط دائمة، وفي مراعاة تنوع وجهات النظر لدى الجهات صاحبة المصلحة، وتعزيز الثقة - وكلها عناصر أساسية للتعاون المثمر.

مشاريع الأمانة العامة المنفذة بواسطة طريقة واحدة أو أكثر من الطرائق الأربع كانت أيضاً محدودة بسبب عدم كفاية مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وضعف الإدارة القائمة على النتائج، وضعف تصميم المشاريع

38 - بحسب التقييمات، واجهت المشاريع التي اضطلعت بها كيانات الأمانة العامة، التي اتبعت واحدة أو أكثر من الطرائق المذكورة أعلاه، ثلاثة تحديات كبرى هي: عدم كفاية الحوار مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وضعف الإدارة القائمة على النتائج، وضعف تصميم المشاريع. والعوامل الخارجية، مثل ارتفاع معدل تبديل الموظفين والتحويلات الحكومية، حدّت من استدامة مشاريع الأمانة العامة.

39 - أما عدم إجراء مشاورات كافية وغياب التعاطي بشكل هادف مع طائفة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة فقد أعاقا تحقيق نتائج ناجحة في تنفيذ المشاريع. وكان ذلك واضحاً بشكل خاص على المستوى القطري، لا سيما في التشاور والحوار مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة. فعلى سبيل

المثال، سلطت بعض تقارير التقييم التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوء على التحديات المتعلقة بالمشاركة الفعالة للقطاع الخاص في مبادرات حفظ الطبيعة والمبادرات البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، افتقرت بعض المشاريع إلى الاتصال الكافي بالجهات صاحبة المصلحة، مما جعل هذه الجهات على دراية ناقصة بأنشطة المشاريع وأدى إلى عدم إدراكها لولاية المشروع.

40 - والقيود في جمع البيانات ورصدها تسببت أيضاً في عرقلة تقييم نتائج المشاريع والإبلاغ عنها بفعالية، وهو الأمر المطلوب لإجراء الرصد القوي القائم على النتائج. فأولاً، تم وضع أطر نتائج المشاريع بشكل ناقص في كثير الأحيان، ولم يتم تطبيق المؤشرات بشكل متنسق في الرصد والإبلاغ. وثانياً، وبسبب غياب البيانات المرجعية، وكذا الصعوبات أثناء تنفيذ المشاريع في جمع المعلومات المنهجية القابلة للتحقق، كان من الصعب التعرف بدقة على الإنجازات والإبلاغ بنتائجها. وثالثاً، لم يتم اغتنام الفرص من أجل تتبع واستخدام البيانات الدقيقة والمصنفة - خاصة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والفئات الضعيفة.

41 - وكشفت التقييمات أيضاً عن العديد من المشاكل المتعلقة بتصميم وتخطيط المشاريع، التي قوضت جودة المبادرات وديمومتها. وكان من بين تلك المسائل الجداول الزمنية غير الواقعية للمشاريع، والأهداف الطموحة بشكل مفرط، وضعف الروابط بين المخرجات والنتائج بسبب منطق التدخل المعيب. وفي بعض الحالات، فشلت المشاريع في التركيز على المجالات الأكثر احتياجاً، ولم تتمكن بالتالي من تخصيص الموارد بالشكل الملائم؛ والتقييمات العامة للاحتياجات كثيراً ما أفضت إلى نهج "واحد مناسب للجميع"، الأمر الذي حد من فعالية المبادرات وتأثيرها. أما فعالية بعض المشاريع فقد تعرقلت أكثر بسبب النقص في مراعاة السياقات والظروف المحلية.

دال - التفاوت طبع التقدم المحرز في الالتزام "بالنهوض بأداء بالأمم المتحدة" - الذي يركز داخلياً على المساواة بين الجنسين، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ونهج "توحيد أداء الأمم المتحدة"، والتحول الرقمي

الأدلة التقييمية أظهرت تقدماً متفاوتاً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

42 - أفادت التقييمات بوجود نتائج متفاوتة داخل الأمانة العامة فيما يتعلق بتعزيز التكافؤ بين الجنسين، الذي هو من العناصر الرئيسية ضمن الالتزام "النهوض بأداء الأمم المتحدة". فمن الناحية الإيجابية، تم إحراز تقدم في تحقيق أهداف التكافؤ بين الجنسين، لا سيما في المستويات المهنية العليا. وأبرزت بعض التقييمات أن هناك زيادة في تعميم المنظورات الجنسانية ضمن عملية تصميم المشاريع ورصدها وتقييمها، وهي زيادة تعود جزئياً إلى تعزيز قدرة موظفي الأمم المتحدة على تعميم قضايا المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، أشارت تقييمات أخرى إلى أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن أطر نتائج المشاريع وتخطيط الميزانية لا يزال غير كافٍ وغير متنسق. ووقف العديد من التقييمات على ضرورة تعزيز وإدامة اهتمام القيادة بالموضوع، وتخصيص الموارد، وآليات المساءلة، والتواصل بشأن مبادرات المساواة بين الجنسين.

الأدلة على نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" كانت متفاوتة أيضا

43 - الأدلة التقييمية على مسألة الأخذ بنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة"⁽³⁾ رسمت أيضا صورة متباينة. فعلى وجه الخصوص، أظهرت بعض التقييمات أن كيانات الأمانة العامة شجعت على العمل بهذا النهج على المستوى القطري من خلال وضع وتنفيذ أطر التعاون. وعززت هذه الأطر التماسك داخل منظومة الأمم المتحدة، وحسّنت التعاطي مع الحكومات والأطراف الثالثة، ودفعت قدما بعجلة التواصل، وأنشأت آليات حوكمة مشتركة، وشجعت على التعاون بين الوكالات، وزادت من عدد البرامج المشتركة. وعلاوة على ذلك، طبّق مكتب مكافحة الإرهاب هذا النهج في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، وذلك بغية تسهيل الشراكات بين الوكالات. وبالمثل، عمل مشروع فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة على تعزيز السياسات المتسقة والإجراءات الجماعية بين وكالات الأمم المتحدة، وذلك بهدف بلوغ الأهداف البيئية المشتركة.

44 - وعلى الرغم من هذه التحسينات، لاحظت التقييمات أن التنسيق والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى القطري، لم يكن حاضرا دائما. ومن جوانب عدم كفاية التنسيق، التي يمكن ملاحظتها، التنشيط الذي طغى على البيانات في الإبلاغ المالي وفي نظم الرصد والتقييم، مما أعاق الجهود الرامية إلى حفز المزيد من التكامل وتعزيز المساءلة. وكانت هذه التحديات تنبع من إطار الأمم المتحدة التنظيمي للكيانات التي تعمل بشكل مستقل، وبهياكل وسياسات ونظم وعمليات متميزة. فالتنافس على الموارد والسعي إلى العلامة الفارقة وإلى الظهور للعيان هي أمور تسببت في عرقلة النهوض بنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

أدلة تقييمية محدودة عن التحول الرقمي

45 - قدمت التقييمات أدلة قليلة جدًا فيما يتعلق بالتحول الرقمي، الذي يشمل تطوير قدرات جديدة، منها الابتكار والبيانات والاستشراف الاستراتيجي والعلوم السلوكية - المشار إليها باسم خماسية التغيير ضمن إطار الأمم المتحدة 2,0. وهذا النقص في الأدلة عن التحول الرقمي ربما يعود إلى الجدول الزمني لطرح هذا التحول. ورغم أنه يأتي على رأس قائمة إصلاحات الأمين العام منذ عام 2018⁽⁴⁾، فإن الموجزات السياسية عن الأمم المتحدة 2,0، التي تم التأكيد فيها صراحة على ضرورة رفع مستوى المهارات الرقمية، لم تصدر إلا في آذار/مارس 2023، أي عند منتصف فترة التقييم ذات السنتين. وهذا الإطار الزمني القصير ربما لم يوفر الوقت الكافي لتخطيط وإجراء التقييمات في هذا المجال الرئيسي.

هاء - تم تعزيز قدرة الأمانة العامة على التقييم بمزيد من السياسات والخطط، لكن الموارد المخصصة وإنتاج التقارير اتسما بمزيد التفاوت

عدد سياسات وخطط التقييم بلغ مستوى الضعف تقريبا خلال فترتي السنتين الماضيتين

46 - شهدت فترتي السنتين الماضيتين زيادة بمقدار الضعف تقريبا في عدد الكيانات التي لديها سياسات وخطط للتقييم. وكما هو مبين في الشكلين الرابع والخامس أدناه، يوجد لدى 49 كياناً سياسة تقييم ولدى

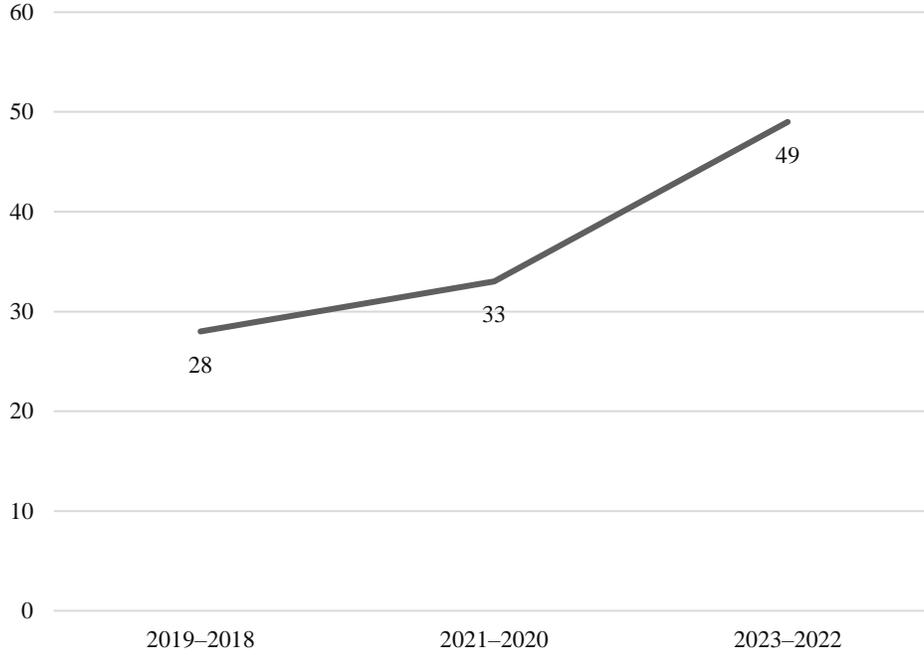
(3) نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" يشير إلى الهدف المتمثل في تعزيز اتساق وكفاءة وفعالية كيانات الأمم المتحدة العاملة على المستوى القطري.

(4) انظر استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة (2018).

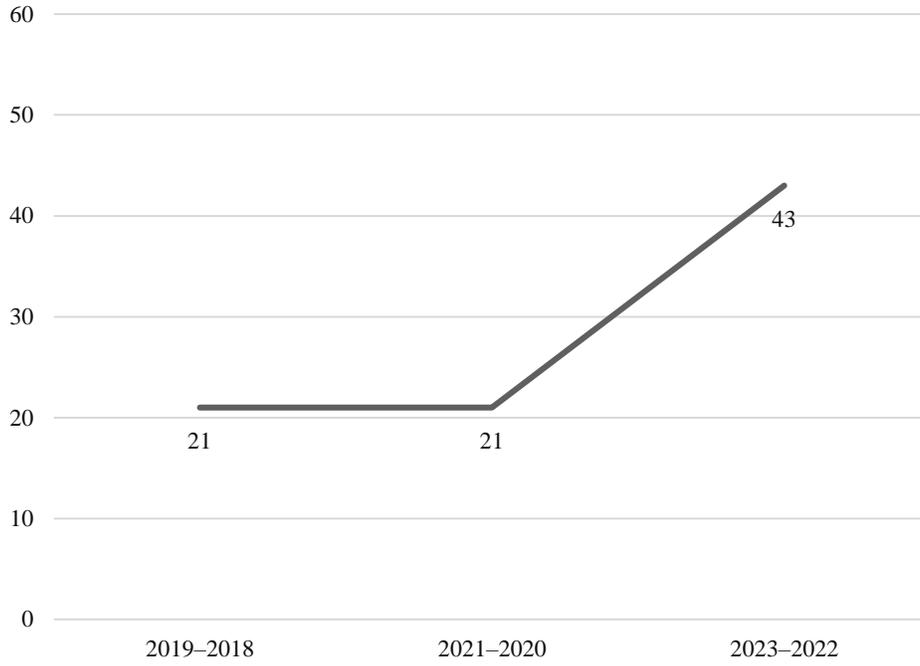
43 كياناً خطة تقييم. وهذا التقدم يبرهن على وجود اتجاه مشجع في إرساء أساس لإجراء التقييمات، وهو اتجاه يمكن رده جزئياً إلى المتطلبات التي حددتها الوثيقة ST/AI/2021/3 بشأن التقييم في الأمانة العامة، الصادرة في عام 2021. وكانت الزيادة في السياسات والخطط مدفوعة أساساً بالمجموعات التشغيلية للكيانات المعنية بالشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، كما هو مبين في الشكلين السادس والسابع.

الشكل الرابع

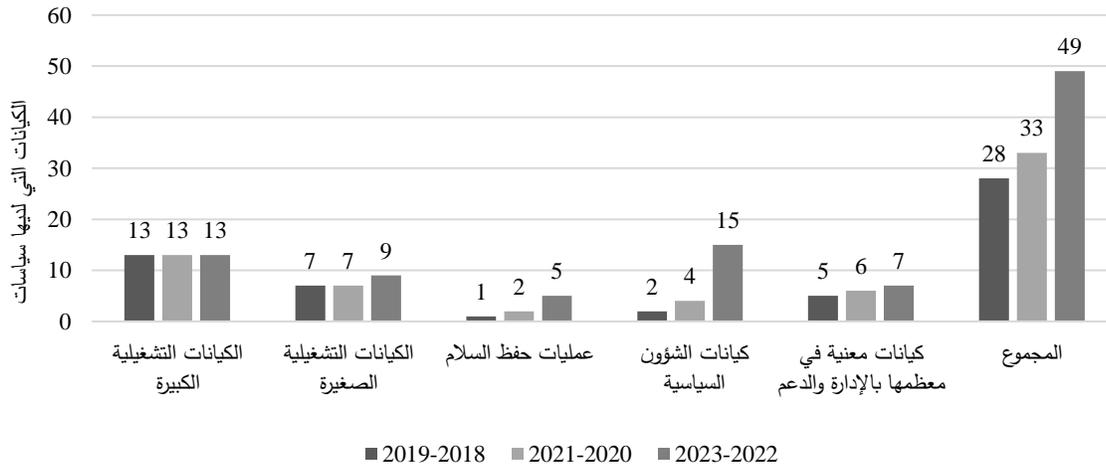
الكيانات التي لديها سياسات تقييم



الشكل الخامس
الكيانات التي لديها خطط تقييم

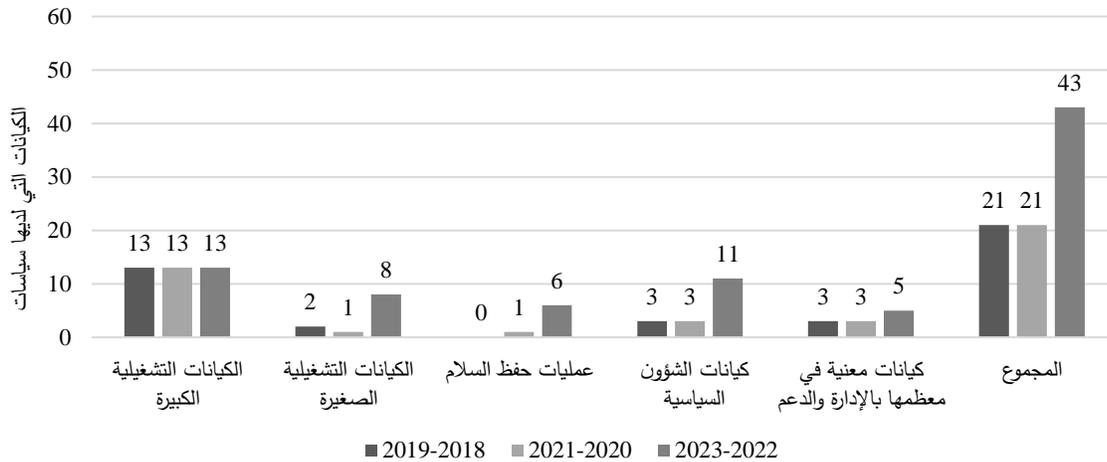


الشكل السادس
الاتجاهات السائدة في وضع سياسات التقييم لدى مجموعات الكيانات (2023-2018)



الشكل السابع

الاتجاهات السائدة في وضع سياسات التقييم لدى مجموعات الكيانات (2018-2023)

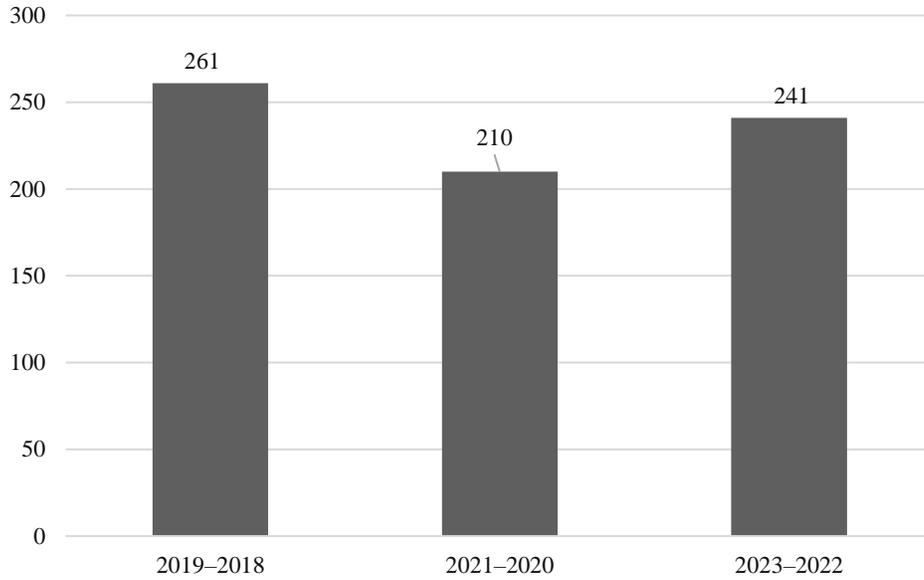


التقارير إعدادها كان متذبذبا، ومعظمها أنتجته فئة قليلة من كيانات الأمانة العامة

47 - مقارنة بفترة السنتين السابقة، تم إنتاج عدد أكبر من تقارير التقييم خلال فترة السنتين 2023-2022 لكن إنتاجها لم يستأنف مستويات ما قبل الجائحة، مثلما هو مبين في الشكل الثامن أدناه. والانخفاض عددها قد يعود إلى عوامل شتى. فعلى سبيل المثال، أنتج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدداً أقل من التقييمات بسبب التعقيد المتزايد في التقييمات وزيادة عدد المشترك منها. وهذه التقييمات تستغرق وقتاً أطول وتتطلب دعماً أكبر، مما يؤثر على الإنتاج الكلي. وعلاوة على ذلك، لم يصدر ما يقرب من نصف كيانات الأمانة العامة (35 كيانا من بين 75 كيانا)⁽⁵⁾ أية تقارير تقييم خلال فترة السنتين 2023-2022.

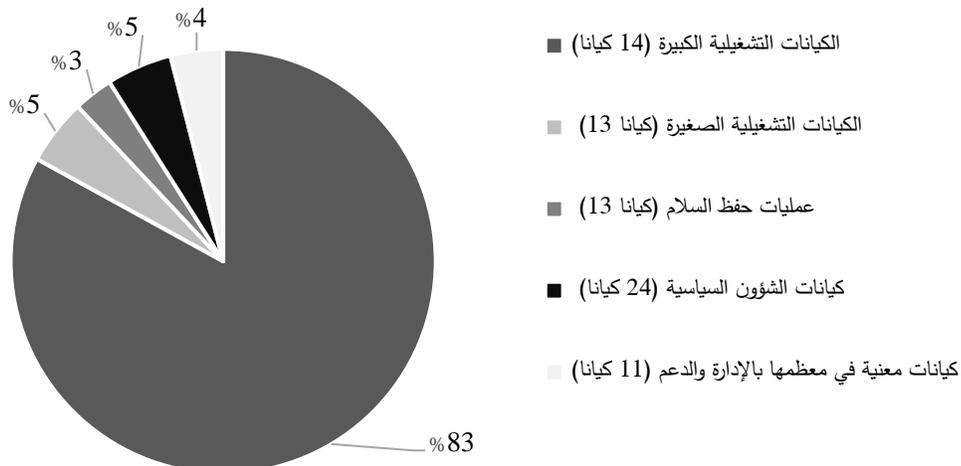
(5) يُستثنى من هذا التحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كما هو موضح في الحاشية 1.

الشكل الثامن
تقارير التقييم الصادرة عن كيانات الأمانة العامة



48 - وفق ما هو مشار إليه أعلاه في الفقرة 11، يتركز إنتاج التقارير بشكل كبير ضمن عدد قليل من الكيانات. وبالفعل، فقد أصدر 32 كيانا من أصل 75 كيائاً (أي ما نسبته 42 في المائة) تقارير تقييم في فترة السنتين 2023-2022. ويرد في الشكل التاسع أدناه توزيع التقارير المقدمة حسب مجموعات الكيانات. وعلاوة على ذلك، يكون التركيز أعلى عند النظر داخل مجموعة الكيانات التشغيلية الكبيرة. فعشرة كيانات فقط من تلك المجموعة أنتجت الغالبية العظمى من التقارير عموماً (أي بنسبة 75 في المائة). والكيانات التي لديها أكبر عدد من تقارير التقييم خلال فترة السنتين يرد ذكرها في الجدول أدناه.

الشكل التاسع
تقارير التقييم بحسب مجموعة الكيانات



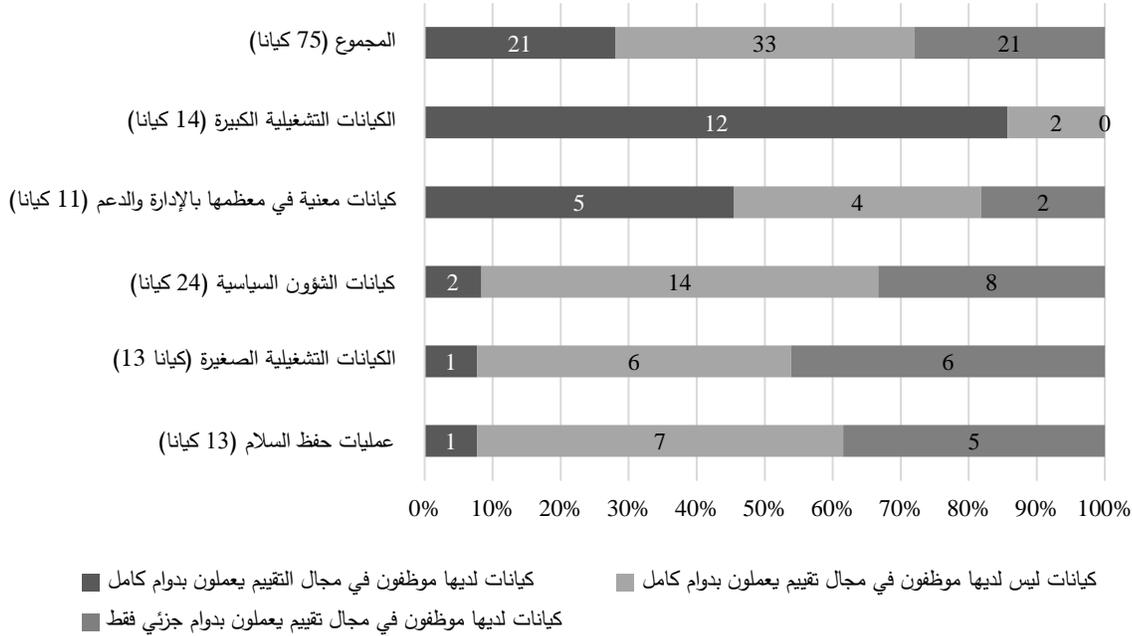
الكيان	(النسبة المئوية من مجموع عدد تقارير التقييم)	عدد تقارير التقييم
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	17	40
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	13	31
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	9	21
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	7	18
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	6	14
مكتب التنسيق الإنمائي	5	13
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	5	13
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	5	11
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5	10
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	4	9

تفاوت الموارد المخصصة للتقييم

49 - التفاوت في إنتاج التقارير الذي تمت مناقشته آنفا ربما يُعزى جزئياً على الأقل إلى التفاوت تخصيص الموارد. فكفاية تخصيص الموارد اللازمة للتقييم تختلف باختلاف حجم وولاية كل كيان، والكيانات الكبيرة لديها متطلبات أعلى من الكيانات الصغيرة. غير أنّ الكيانات كلها عليها، بمقتضى الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم وبمقتضى التعليمات الإدارية بشأن التقييم في الأمانة العامة (ST/AI/2021/3)، أن تجري تقييمات لزيادة فعاليتها. وجميع الكيانات التشغيلية الكبيرة - أي أكبر الجهات المنتجة للتقارير - لديها موظفون مخصصون للتقييم، لكنّ عدد الموظفين المخصصين لهذا العمل يتفاوت بشكل كبير لدى المجموعات الأخرى، مثلما يتبين من الشكل العاشر أدناه. وقد ذكر المجيبون على استبيان جهات التنسيق المعنية بالتقييم أن الكيانات التشغيلية الكبيرة تستخدم بدوام كامل 43 موظفاً من موظفي التقييم، أي ما يعادل نسبة 72 في المائة من إجمالي موظفي الأمانة العامة المخصصين للتقييم. وهناك بعض الكيانات التي لم تخصص أي موارد من الموظفين لإجراء التقييمات. وأعربت جهة تنسيق تابعة لإحدى عمليات حفظ السلام عن مدى صعوبة إجراء التقييمات ضمن السياقات التشغيلية الشديدة التقلب ومن دون وجود موظفين مخصصين لذلك.

الشكل العاشر

توزيع الموظفين المخصصين للتقييم حسب مجموعات الكيانات



50 - وعلاوة على الموظفين، تشمل موارد التقييم أيضاً الاستشارات والسفر. فقد اعتمد العديد من كبار الجهات المنتجة لتقارير التقييم في الأمانة العامة على التمويل من خارج الميزانية، حيث تقيمتها كانت أساساً ممولة من الجهات المانحة ومنفذة على مستوى المشاريع. فعلى سبيل المثال، تتم تغطية معظم نفقات التقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (81 في المائة) من مصادر خارجة عن الميزانية العادية (أي صندوق البيئة والأموال الخارجة عن الميزانية)⁽⁶⁾ وفي حالة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، هناك ميزانية تقييم محدودة متاحة خارج الأموال المخصصة للمشاريع الممولة من الجهات المانحة. وبالنسبة للكيانات في المجموعات الأخرى، كان من الصعب، كما لوحظ في التقارير السابقة التي تصدر كل سنتين، التعرف على الموارد المخصصة للتقييم تحديداً. وقد أجرت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة استعراضاً للموارد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبرز أوجه القصور في كيفية تسجيل المعلومات المالية ضمن نظام أوموجا. وأعرب المجيبون على استبيان جهات التنسيق المعنية بالتقييم عن الحاجة إلى وجود تمويل مستقر، لا سيما من خلال مخصصات الميزانية العادية، وذلك من أجل الحرص على إجراء التقييمات بشكل متسق.

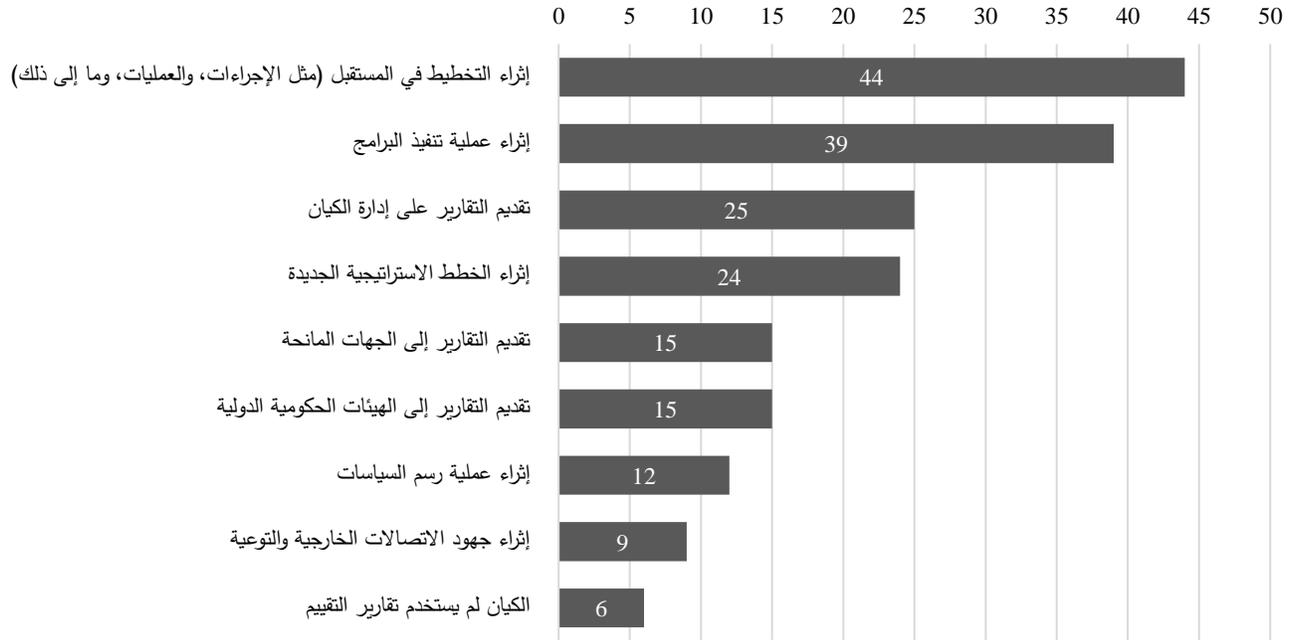
التقييم أكثر ما أُستخدم في إثراء البرمجة والإبلاغ بالنتائج

51 - أُفيد بأنَّ التقييم يُستخدم في أغراض برنامجية شتى. وكما هو مبين في الشكل الحادي عشر أدناه، حدد المجيبون على استبيان جهات التنسيق المعنية بالتقييم أنواعاً بعينها من استخدامات التقييم، وأكثرها

(6) برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمول تقييماته من خلال صندوق البيئة (41 في المائة، لدعم تكاليف الموظفين بالأساس) ومن مصادر أخرى خارجة عن الميزانية (40 في المائة، لدعم تكاليف الاستشارات والسفر)، وذلك بالاعتماد على متوسط المبالغ المستقاة من عامي 2022 و 2023.

شيوعاً هي الاستخدامات في إثراء تخطيط البرامج وتنفيذها وفي إعداد التقارير. وتتفق هذه النتائج مع نتائج تقرير فترة السنتين السابق، وهي تتماشى مع الغرض الأساسي من التقييمات الداخلية التي نصت عليها الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم والوثيقة ST/AI/2021/3.

الشكل الحادي عشر استخدامات التقييم في الأمانة العامة



ملاحظة: بلغ مجموع عدد الردود 72 رداً.

52 - وقدّمت جهات التنسيق المعنية بالتقييم، التي شملها الاستبيان، أمثلةً للتقييمات المستخدمة في تعزيز التعلم ضمن إطار المنظمة وفي تعميم مراعاة المسائل الجامعة. فعلى سبيل المثال، تسنى بفضل تقييم أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن منع العنف ضد الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية، تكرار المبادرات الناجحة على نطاق مختلف البلدان، والحرص في الوقت نفسه على إدماج اعتبارات مكافحة العنف الجنسي والجنساني ضمن المواد التدريبية على المشاريع. واكتست التقييمات أيضاً دوراً فعالاً في تعميم مراعاة اعتبارات منظور المساواة بين الجنسين ومنظور الإعاقة والشباب في التخطيط والبرمجة والتعاطي مع الضعفاء من الجهات صاحبة المصلحة. فعلى سبيل المثال، أدى تقييم مبادرة "SheTrades" التابعة لمركز التجارة الدولية إلى تعزيز استيعاب المرأة، ولا سيما رائدات الأعمال الشابات، وإلى جعل المبادرة تصل إلى مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من المستفيدين.

رابعاً - خاتمة

53 - اعتماد الجمعية العامة لميثاق المستقبل، في أيلول/سبتمبر 2024، شكل علامة فارقة في تاريخ الأمم المتحدة، حيث استند إلى الرؤية وإلى الالتزامات الاثني عشر الواردة في خطتنا المشتركة، وترجمتها إلى إجراءات محددة موكلة إلى كيانات الأمم المتحدة. ويتيح الإطار الجديد لمهام الأمانة العامة في مجال التقييم الفرصة للقيام استراتيجياً بمواءمة العمل التقييمي مع الأولويات التنظيمية والأهداف المشتركة مع الدول الأعضاء.

54 - والدول الأعضاء وكبار القادة يولون أهمية كبيرة للتقييم باعتباره أداة للتفكير في الأداء التنظيمي وتعزيزه، إلا أن قيمته المضافة يمكن الاستفادة أكثر داخل الأمانة العامة. وقد تحقق بعض التقدم نحو وضع أساس قوي لسياسات وخطط التقييم الخاصة بالكيانات. غير أن نتائج استعراض فترة السنتين تؤكد وجود ثغرات في الأدلة التقييمية، وانتشار التقييمات على مستوى المشاريع، وتركزها داخل عدد محدود من الكيانات. وقد تقضي أوجه القصور هذه إلى ضياع فرص التعلم والابتكار واستراتيجيات التكيف، بما قد يتسبب في تعطيل الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. ولذلك، لا بد من ممارسات التقييم المعززة حتى يتم توليد الرؤى اللازمة لاتخاذ القرارات المستنيرة بشأن ضبط أولويات موارد المنظمة وأنشطتها.

خامساً - التوصية

55 - تمشياً بأحكام الوثيقة ST/AI/2021/3، ينبغي أن تواصل لجنة إدارة التقييم تعزيز الطلب على التقييم واستخدامه من قبل المديرين كأداة تعلم تنير السبيل أمام اتخاذ القرارات المتعلقة ببلوغ الأولويات التنظيمية، بما في ذلك الولايات الأوسع نطاقاً، مثل ميثاق المستقبل.

مؤسراً الإنجاز: جدول أعمال اللجنة ينص على إجراء مناقشة نتائج هذا التقرير المتعلقة بنطاق التقييم وتغطيته وأي آثار قد تترتب مستقبلاً.

المرفق الأول

قائمة الكيانات بحسب المجموعات

الكيانات التشغيلية الكبيرة

- مكتب التنسيق الإنمائي
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- مركز التجارة الدولية
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الكيانات التشغيلية الصغيرة

- مكتب الاتفاق العالمي
- مكتب شؤون نزع السلاح
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- مكتب شؤون الفضاء الخارجي
- مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
- مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسين
- مكتب المدافع عن حقوق الضحايا

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
مكتب مكافحة الإرهاب
مكتب الأمم المتحدة للشراكات

عمليات حفظ السلام

إدارة عمليات السلام
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان
مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

الشؤون السياسية والبعثات السياسية الخاصة

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (بما في ذلك مكتب دعم بناء السلام)
مكتب المستشار الخاص المعني بقبرص
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار
 مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
 مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
 بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
 بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
 فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
 بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان
 بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
 مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي
 مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
 مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
 مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
 مكتب ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
 مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
 مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
 بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
 بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

كيانات معنية في معظمها بالإدارة والدعم

إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
 إدارة التواصل العالمي
 إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
 إدارة الدعم العملي
 إدارة شؤون السلامة والأمن
 الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
 مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مكتب الشؤون القانونية

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

المرفق الثاني

التعليقات على مشروع التقرير، الواردة من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءل الامتثال

يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات الواردة من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءل الامتثال، عملاً بقرار الجمعية العامة 263/64، وبناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وترد أدناه التعليقات كما وردت.

تود إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءل الامتثال أن تعرب عن امتنانها وتقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أطلعها على مشروع التقرير وإتاحة لها الفرصة لها للتعليق عليه. والتقرير يتسم بالشمول وهو نظوي على ملاحظات مهمة.

وفي هذا الصدد، نود أن نقدم ملاحظتنا ضمن ثلاثة مجالات، كآتي:

1 - دور شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، المتمثل في مساعدة كيانات الأمانة العامة على تنفيذ التعليمات الإدارية المتعلقة بالتقييم (ST/AI/2021/3)، يعني أن إدارتنا تؤيد تماماً كل ما يتوصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من نتائج تبرز ضرورة أن يتولى المزيد من الكيانات إجراء تقييمات تركز بشكل أفضل على أولوياته التنظيمية وتثري عملية صنع القرار. وقد حدد هذا العمل بعض المحركات الرئيسية لنشاط التقييم:

- متطلبات الولايات والسياسات
- متطلبات الاتفاق المتعلق بالمساهمات
- تسليم الإدارة بقيمة التقييم
- احتياجات التعلم (من النتائج والممارسات الجيدة ومجالات التحسين)
- توافر الموارد والخبرات المالية

والتقييمات الداخلية أداة إدارية يقوم بها الكيان المعني. وعلى هذا النحو، ليس لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءل الامتثال أي دور في تحديد موضوع التقييمات الداخلية للكيانات الأخرى. فهذه التقييمات هي من متطلبات الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وبالتالي، ينبغي أن تساهم في جعل كل رئيس كيان يفهم التقدم المحرز والتحديات والدروس المستفادة من تنفيذ الولايات المعتمدة بواسطة العملية الحكومية الدولية، أو التي يتم الاضطلاع بها في إطار اتفاق (اتفاقات) تمويل لمشروع (مشاريع)/أنشطة محددة. لذلك من المهم أن يحدد رئيس الكيان محل إجراء التقييمات حتى يبين السبيل أمام تنفيذ المهام داخل كيانه.

2 - يناقش التقرير إجراء الأمانة العامة للتقييمات على ضوء الالتزامات الـ 12 الواردة في خطتنا المشتركة. وكما يشير الإطار 1 من التقرير، لم تعتمد الدول الأعضاء ميثاق المستقبل الذي يستند إلى هذه الخطة إلا في أيلول/سبتمبر 2024. وقبل ذلك، كانت خطتنا المشتركة نقطة مرجعية هامة للأمانة العامة، لكنها لم تكن ولاية معتمدة من الدول الأعضاء، ولم تثر بالتالي وبالضرورة عملية تخطيط البرامج

ومقترحات الميزانية المعروضة على موافقة الدول الأعضاء. لذلك، ومن منظور التوقيت، لم تكن التقييمات التي أجريت خلال فترة الإبلاغ 2022-2023 مصممة لتقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الاثني عشر الواردة بخطتنا المشتركة. ومستقبلاً، لن يسهم سوى عدد قليل جداً من كيانات الأمانة العامة في كامل المجالات الـ 12 المحددة ضمن هذه الخطة. وعلاوة على ذلك، تقتضي الخطة من حكومات الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات تبين كيفية تعاطيها مع مواطنيها ومع بعضها البعض ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وكيانات الأمانة العامة أيضاً لديها ولايات مختلفة، وأنشطة التقييم الخاصة بها سوف تحددها الولايات التشريعية الموكلة إليها - التي قد لا يندرج بعضها ضمن الالتزامات الاثني عشر الواردة في خطتنا المشتركة.

3 - وأخيراً، يشير التقرير إلى لجنة إدارة التقييم، التي يرأسها وكيل الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وتدعمها شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بدور الأمانة. واستجابةً للتوصية الواردة في الفقرة 55، أكد رئيس لجنة إدارة التقييم أن جدول أعمال اللجنة المقبل سوف يتضمن مناقشة لنتائج هذا التقرير المتعلقة بنطاق التقييم وتغطيته وأي آثار مترتبة على ذلك.